الاقتصادية الصباح
العدد 1826 - السنة السابعة
الخميس 3 جمادى الأخرة 1435 - الموافق 3 أبريل 2014
Thursday 3 April 2014 - No.1826 - 7th Year

تعيين ممثل لـ «رؤى للمشاريع» وانتخاب نائب رئيس في «أموال»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة اموال للاستثمار «اموال» افادته بأن شركة رؤى للمشاريع «عضو مجلس ادارة شركة اموال الدولية للاستثمار» قامت بتعيين ناصر عبدالمحسن محمد المري ليكون ممثلها في مجلس ادارة شركة اموال الدولية للاستثمار بدلا من عبدالعزيز عبدالعزيز المشعل.

كما افادته بأن مجلس الادارة قام باجتماعه المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 1-4-2014 بانتخاب ناصر عبدالمحسن محمد المري ليكون نائب رئيس مجلس الادارة.

نتيجة تحسن أدئهما

«الوطني» : قطاعا العقار والخدمات المالية رفعا نمو أرباح الشركات الكويتية في 2013

■ الأرباح الإجمالية لـ 153 شركة التي اعلنت نتائجها من بين 191 شركة مدرجة بلغت1.35 مليار دينار

■ استمر عدد الشركات الخاسرة وإجمالي الخسائر في التراجع ليصل إلى 124 مليون دينار

إجمالي الارباح

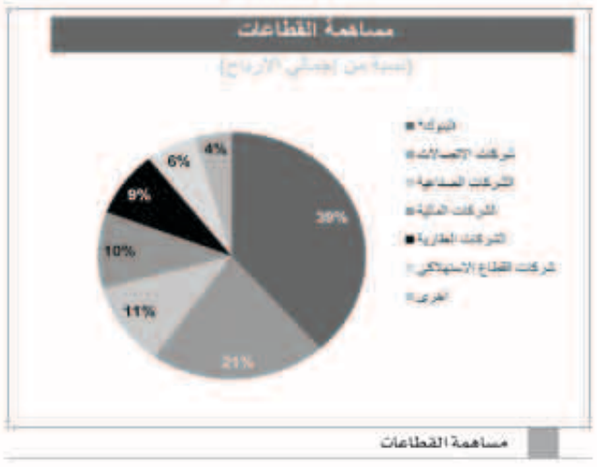

مساهمة القطاعات

الارباح حسب القطاع

(بملايين دينار)	صافي الأرباح 2012	صافي الأرباح 2013	النمو (%)
البنوك	560	517	-7.7
شركات الاتصالات	322	287	-10.9
الشركات العقارية	71	148	106.9
الشركات الصناعية	136	135	-0.8
الشركات المالية	-31	83	...
شركات الخدمات الإستهلاكية	49	61	25.2
شركات السلع الإستهلاكية	42	55	29.7
شركات التأمين	25	27	7.5
شركات النفط و الغاز	17	21	22.7
شركات المواد الأساسية	11	10	-14.3
شركات التكنولوجيا	5	7	36.7
شركات المسجة	-1	-8	...
المجموع	1208	1345	11.3

قال تقرير البنك الوطني أظهرت النتائج المالية لالشركات المدرجة تحسنا مستمرا في أداء الشركات الكويتية، ولو بشكل متباين، حيث جاء النمو في أرباح الشركات خلال العام 2013 نتيجة تحسن أداء قطاع العقار وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية. وهذان القطاعان كانا الأكثر تأثرا خلال الأزمة المالية وشهدا تعافياً ملحوظاً خلال السنتين الماضيتين.

وأضاف بلغت الأرباح الإجمالية لـ 153 شركة التي اعلنت نتائجها من بين 191 شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، 1.35 مليار دينار عن العام 2013 «4.8 مليار دولار»، بنمو ملحوظ بلغ 11 في المئة مقارنة مع العام 2012. وعند استبعادنا للزيادة الاستثنائية التي سجلها بنك الكويت الوطني نتيجة دمج بنك بوبيان خلال العام 2012، يتبين أن النمو كان أقوى عند 19 في المئة .

وتابع استمر عدد الشركات الخاسرة وإجمالي الخسائر في التراجع. فقد قامت 26 شركة فقط بتسجيل خسائر في العام 2013 مقارنة مع 40 شركة في العام السابق. وقد بلغ اجمالي الخسائر 124 مليون دينار في العام 2013 مقارنة مع 220 مليون دينار في العام 2012.

وبين قد أعلنت شركات قطاع الخدمات المالية أرباحا بواقع 83 ملايين دينار، مسجلة نموا ضخما مقارنة بالعام 2012. وقد تبين أن عدداً كبيراً من الشركات في هذا القطاع قد سجلت تعافيا ملحوظا الا انه من الجدير بالذكر أن 20 في المئة من الشركات في هذا القطاع لم تعلن حتى الآن عن نتائجها للعام 2013.

وقال في الوقت نفسه، فقد حققت الشركات العقارية أرباحاً بلغت 148 مليون دينار، أي أكثر من ضعف أرباحها التي حققتها العام السابق. وقد عكس التحسن الذي حققته الشركات العقارية التعافي الذي شهده السوق العقاري الكويتي بشكل عام، والقطاعان الاستثماري والسكني على وجه الخصوص.

كما شهدت الشركات المرتبطة بقطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع السلع الاستهلاكية ارتفاعاً جيداً في الأرباح وذلك نتيجة قوة القطاع الاستهلاكي. ولكن يظل حجم هذين القطاعين صغيرا نسبياً، كما أن تاثيرهما مازال ضعيفا على إجمالي الأرباح.

لقد أدت النتائج المعلنة الى ارتفاع أسعار الاسهم خلال الربع الأول من العام 2014، حيث ارتفع المؤشر الوزني بواقع 6.7 في المئة منذ نهاية العام 2013. كما يبدو أن سوق الكويت للأوراق المالية قد استفاد كذلك بتحسن الآفاق الاقتصادية للكويت. ويُبدي المستثمرون حاليا اهتماما أكبر بالبورصة المحلية، وذلك بفضل التطور الذي تشهده مشاريع التنمية الحكومية

خلال بدء أعمال اجتماع لجنة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد الخليجية

حمادة: نبحث التكامل الاقتصادي واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي الخليجي والسوق المشتركة

وكيل وزارة المالية ورئيس أعمال اللجنة خليفة حمادة

جانب من الاجتماع

بدأت امس اعمال الاجتماع الـ43 للجنة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يأتي تحضيرا للاجتماع الـ98 للجنة التعاون المالي والاقتصادي على مستوى وزراء المال والاقتصاد المقرر عقده في مايو المقبل بالكويت.

وقال وكيل وزارة المالية ورئيس اعمال اللجنة خليفة حمادة في كلمته امام الاجتماع الذي يستمر يومين متتاليين ان الاجتماع يكتسب اهمية خاصة نظرا الى «الطابع الاقتصادي الحيوي» الذي تتصف به الموضوعات المدرجة ضمن جدول اعماله.

واضاف حمادة ان من ابرز تلك الموضوعات ما يتعلق بتعميق التكامل الاقتصادي واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي الخليجي والسوق الخليجية المشتركة والنظام الضريبي الموحد لدول المجلس التعاون مبينا ان الاجتماع يحظى باهتمام كبير من قبل قادة دول المجلس حيث سبق ان وجهوا في اكثر من مناسبة بضرورة تفعيل العمل الاقتصادي وانجاز المشروعات المشتركة من اجل تحقيق التكامل الاقتصاد المنشود.

وذكر ان موضوع معالجة متطلبات الاتحاد الجمركي من اهم المواضيع التي سيبحثها الاجتماع مع التركيز على موضوع تحصيل وتوزيع الايرادات الجمركية ومعالجة الحماية الجمركية ومعالجة حماية الوكيل المحلي.

واشار الى ان الاجتماع سيتطرق لدراسة معاملة منتجات المصانع المقامة في التجمعات الاقتصادية بدول المجلس باستثمارات خليجية وتوحيد المتطلبات والاجراءات التي تخص البضائع الاجنبية المستوردة من نقاط الدخول الاولى.

وشدد على ضرورة معالجة موضوع الاتحاد الجمركي بصورة «سريعة وجذرية وتقديم بعض التنازلات للوصول الى صيغة توافقية» لا سيما ان المجلس الخليجي الاعلى قرر بدء العمل بالاتحاد الجمركي بصورته الكاملة مطلع عام 2015.

واضاف ان الاجتماع سيتناول موضوع السوق الخليجية المشتركة باعتباره من اهم المواضيع التي تمس جميع مواطني الخليج بصورة مباشرة مشيرا الى وجود ارتفاع ملحوظ في نسبة استفادة المواطنين من السوق الخليجية المشتركة في السنوات الاخيرة.

واوضح انه بناء على اقتراح الكويت فإن اعتماد موازنات المنظمات المتخصصة ضمن اطار المجلس وتوحيد الرقابة المالية والنظام المحاسبي والمالي لها بات «ضرورة» فضلا عن اقتراحها بشأن تفعيل وتطوير النظام الداخلي للجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان المنبثقة عنها.

واعرب حمادة عن الامل بان يتم الانتهاء من نظام الهيئة القضائية الاقتصادية لاهميتها على صعيد العمل الخليجي ورفعه الى المجلس الاعلى لاعتماده في دورته المقبلة حيث تساهم تلك الهيئة في حل النزاعات والشكاوى لمواطني دول المجلس.

واكد اهمية الاتفاق الخليجي على «النظام الضريبي الموحد» باعتباره نظاما يسهم في ارتفاع دخل دول المجلس ويحد من التشوهات الاقتصادية التي قد تطرأ في المنطقة مستقبلا.

واشار الى وجود العديد من المواضيع التي سيتناولها اجتماع اللجنة ومنها عمل حوكمة المنظمات والهيئات المالية والنقدية الاقليمية ودراسة تقريب الحوافز والمزايا المقدمة للقطاع الخاص وتنسيق الجهود في الاجتماعات الاقليمية والدولية.

ووجه حمادة الشكر الى الامانة العامة لدول المجلس وقطاع الشؤون الاقتصادية فيها داعيا اياهما الى بذل المزيد في اعداد الدراسات وجمع الاحصاءات والبيانات وتحليلها بصورة دقيقة.

واعرب عن تطلعه بان يخرج الاجتماع بالتوصيات المناسبة لرفعها لوزراء المال والاقتصاد بدول المجلس والخروج ببرنامج زمني للوصول الى التكامل الاقتصادي الخليجي المنشود.

من جانبه قال الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي عبدالله الشبلي في كلمة مماثلة ان جدول اعمال الاجتماع يحفل بالعديد من الموضوعات المهمة التي من شأنها دعم العمل الخليجي المشترك.

بمناسبة مشاركتها في منتدى البترول الخليجي في 7-8 ابريل المقبل

الصالح : 90 في المئة من إنتاج الفحم البترولي يصدر إلى منطقة الخليج بعقود طويلة المدى

رياض الصالح

أعلن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة صناعات الفحم البترولي رياض الصالح أن إنتاج مصنع الشركة بالكامل يتم تصديره للخارج، خاصة منطقة الخليج العربي التي تستورد أكثر من 90 في المئة من إنتاج المصنع، مبينا أن دول الإمارات، وعمان، وقطر، والسعودية، كذلك أندونيسيا وأستراليا والنرويج وجنوب أفريقيا تتصدر الدول المستوردة للفحم البترولي من الشركة.

وأضاف الصالح في تصريح صحافي بمناسبة مشاركة الشركة في «منتدى البترول الخليجي» الذي يقام في 7-8 أبريل المقبل وتشارك به عدة جهات حكومية ومؤسسات خاصة أن شركة صناعات الفحم البترولي هي الشركة الكويتية الوحيدة من نوعها بمنطقة الخليج العربي المتخصصة في إنتاج مادة الفحم المكلسن وتسويقها، مشيرا إلى أ، الفحم المكلسن يعد أحد المواد الأولية اللازمة لإنتاج مادة الألمونيوم التي تتمتع بسوق وطلب عالمي.

وقال الصالح أن الشركة بدأت إنتاجها التجريبي في أواخر عام 2008 ومنذ ذلك الحين واصلت إدارتها العمل على تحقيق النجاحات المتتالية وتذليل الصعاب، مؤكدا أنها حققت أهدافها حتى في ظل الظروف الاقتصادية العالمية العصيبة منذ عام 2008 والتي عصفت باقتصاديات دول عالمية كبرى.

وأعرب الصالح عن أمله أن يؤخذ القطاع الصناعي الخاص في الكويت بعين الاعتبار، وإعطائه الأهمية والدور اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المتوقع والمرجو، قائلا «لنحذو حذو الاقتصاديات الأخرى من الدول القريبة والمحيطة التي أصبح للقطاع الخاص فيها الدور التنموي الأكبر المشارك في التطوير والتنمية، ولن يتأتى ذلك إلا بتكاتف أبناء الكويت ورجالاتها ووضع التشريعات والقوانين وإعطاء الدعم والشراكة الحكومية الفاعلة اللازمة لذلك، وتفعيل دور المؤسسات المختلفة، وإلغاء المعوقات والقيود الجمركية».

وقال الصالح أن موقع الشركة بالقرب من ميناء الشعيبة جعلها تعتمد في التصدير وتحميل المنتج الى الخارج ، لافتا الى أن إجمالي إنتاج المصنع يصدر للخارج، ولاسيما منطقة الخليج العربي التي تستوعب أكثر من 90 في المئة من إنتاج المصنع، فيتم التصدير إلى الإمارات، وعمان، وقطر، والسعودية فضلا عن شركات عالمية أخرى في أندونيسيا وأستراليا والنرويج وجنوب أفريقيا.

كما أن الشركة لديها كادر متخصص في مجال الأمن والسلامة والبيئة، مهمته الحفاظ على سلامة العاملين بالشركة وعمال المقاولين عن طريق المراقبة الفعالة والتوعية المستمرة، فمنذ عام 2011 وحتى هذا التاريخ لم تقع أية حوادث أو إصابات بشرية فسلامة العاملين هي أولى اهتمامات إدارة الشركة.

وأشار إلى أن القطاع الصناعي الخاص في الكويت يواجه صعوبات جمة جراء الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد، منوها الى أنه لا يزال مهملا، بل وتوجه إليه بين الحين والآخر سهام الهدم ليبقى مشلولا عاجزا عن تحقيق آمال وتطلعات شبابه بالمشاركة ومنافسة اقتصاديات العالم، مؤكدا أن تلك الأجواء ساهمت في هجرة بعض المصانع إلى الدول المجاورة لتحسين وضعها الاقتصادي وزيادة الإنتاج في الوقت الذي أصبح اقتصاد بعض الدول الخليجية المجاورة محط أنظار واهتمام العالم.

ونوه الصالح إلى الحوافز والمزايا المبالغ فيها التي تعطى للقطاع الحكومي بين الحين والآخر، موضحا أنها ساهمت بشكل كبير في تسرب العمالة الوطنية من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي ، وأدت إلى فقدان عدد كبير من موظفينا من الكويتيين ، وكان للتعاون مع اتحاد الصناعات الكويتية الأثر الكبير في توفير عمالة كويتية مدربة لسد احتياجات الشركة.

خلال لقائه بعدد من مسؤولي بيت التمويل

الرئيس غول : «بيتك- تركيا» يضطلع بدور قيادي ونموذجي لربط المصالح

اشاد الرئيس التركي عبدالله غول ببيت التمويل الكويتي التركي» بيتك- تركيا» واصفا دوره في مجال عمله بأنه دور قيادي في صناعة مالية اصبحت لها وجود كبير في السوق التركي، مشيرا إلى ان اداء البنك واضح ومشهود بين بنوك المشاركة العاملة في تركيا علاوة على ما يضطلع به في التطوير . واعرب الرئيس التركي خلال لقائه عددا من مسؤولي «بيتك» امس عن تقديره لجهود التوسع التي ينفذها البنك في تركيا وخارجها، ومساهماته المتميزة في دعم الاقتصاد التركي من خلال استقطاب مصادر تمويل جديدة ومساعدة الشركات العاملة،مما يزيد معدلات الثقة في الاقتصاد،ويحقق اهداف التنمية، خاصة وان البنك يضع من اولوياته تعزيز التعاون والتبادل بين الكويت ودول مجلس التعاون وبين تركيا.

من جانبه رحب رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» حمد المرزوق بزيارة فخامة الرئيس التركي عبدالله غول إلى الكويت والتي تأتي تعزيزا للعلاقات الوطيدة بين البلدين في مختلف المجالات،معربا عن أمله في أن تساهم في دفع عجلة التعاون الاقتصادي والارتقاء بمستوى التبادل التجاري وإفساح المجال أمام القطاع الخاص في البلدين لتنفيذ مشاريع مشتركة كبرى تخدم جهود التنمية وتعزز التعاون المشترك،حيث تملك قيادة البلدين رؤية شاملة لتحقيق التنمية الوطنية وخدمة مصالح شعبيهما،يحتل فيها الاقتصاد أولوية كبيرة. وقال المرزوق في تصريح صحافي عقب لقائه الرئيس التركي عبدالله غول بحضور الرئيس التنفيذي ل «بيتك» رئيس مجلس ادارة «بيتك-تركيا» محمد العمر والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «تركابيتال» فواز العيسى، بأن تجربة «بيتك» في تركيا التي بدأت قبل 25 عاما بإنشاء «بيتك- تركيا» مؤسسة مالية إسلامية باستثمارات كويتية تركية مشتركة،تعد من انجح مشاريع التوسع الخارجي لبيتك،وأثبتت جدوى الاستثمار في السوق التركي ،حيث كان «بيتك» من أوائل المستثمرين الخليجيين هناك،وقد أصبح «بيتك-تركيا» الآن من البنوك الرائدة في تركيا، وتوسع في الدول المجاورة في الخليج واوروبا، ويملك «بيتك» نحو 62 في المئة من «بيتك- تركيا» بحجم اصول 27 مليار ليرة تركية و267 فرعا في تركيا، وقد انشأ «بيتك» شركة مستقلة تقود عملية الاستثمار والتوسعات في تركيا وهي شركة تركابيتال برأسمال 150 مليون دولار،ساهمت بدورها في العديد من الشركات بتركيا في مجالات التامين وشركات الإجارة والتطوير العقاري.

وأشار إلى التطلعات الكبيرة لمستوى التعاون المستهدف بين الكويت وتركيا خاصة وان البلدين تجمعهما العديد من الروابط التاريخية ولديهما تطلعات حقيقية لبناء جسور من التعاون والتكامل الاقتصادي،ويتكاملان في العديد من المجالات، فالسوق التركي غني ومتنوع ومتعدد القدرات وملىء بالفرص الاستثمارية، ويتمتع بمعدلات نمو وصلت إلى 3.8 في المئة بنهاية عام 2013،مما يؤهله للعب دور اقتصادى مهم بالمنطقة خلال الفترة المقبلة، مما يشجع الاستثمارات الكويتية عامة،ويدعم خطط التوسع والنمو التي يتبناها» بيتك-تركيا» بشكل خاص، ويفتح آفاقا واسعة في أنشطة عديدة مثل مشاريع التطوير العقاري والطاقة والاتصالات والتنمية الصناعية والبنى التحتية، وجميعها مجالات تقدم فيها حكومة أنقرة تسهيلات ومزايا للمستثمر من خلال إطار تشريعي وتنظيمي يحفزعلى المشاركة،وهي أيضا مشاريع تضيف خبرة وتحقق ربحية للمستثمر.

الرئيس غول يتسلم هدية ، بيتك،